بعد عشرين عاما

القدس (الموحدة) لا تزال غير موحدة

نشرت صحيفة "جيروزلم بوست" في ملحقها الاسبوعي مقالا بقلم "يهودا ليطاني" بعنوان "الانقسام الكبير" تحدث فيه عن الاوضاع في مدينة القدس بعد عشرين سنة من الاحتلال.

جاء في هذا المقال - خلال السنوات الماضي وبهدف مواجهة حقيقة ان الملايين في المسجد الاقصى يسيطرون على المناطق المحيطة بحائط المبكى ، قام الاسرائيليون سلسلة من الحفريات والمدارس الدينية ومراكز الابحاث اليهودية مقابل - جبل البيت (المسجد الاقصى) وبجوار حائط المبكى نفسه اقام شلومو غورن - الحاخام الاكبر السابق لاسرائيل - مكان اقامته الدائم وانشأ مدرسته الدينية الخاصة . وبذلك اصبحت في تلك المنطقة مجموعة من المساجد تواجه مجموعة من المدارس الدينية اليهودية وتفصل بينها ساحة حائط المبكى ، التي كانت حتى عام ١٩٦٧ تعرف باسم حي المغاربة الذى تم تدمير بيوته بعملية سريعة باشراف تيدى كوليك.

يضيف المقال - بالاضافة للمدارس الدينية اليهودية - تجرى عمليات الحفر في اسفل المسجد الاقصى ، كما تجرى ايضا محاولات السيطرة على البيوت العربية في البلدة القديمة وخاصة تلك المجاورة للاقصى بهدف تحرير المنطقة من تلويث المسلمين لها ، وتحويلها الى منطقة يهودية نقية"!

ويختتم المقال - "من ذلك يظهر ان كل فريق يجمع قواه من اجل جولة جديدة من الصراع على القدس وبعد عشرين عاما فان "القدس الموحدة" لا تزال غير موحدة ، ولا تزال الحدود الفاصلة في مكانها ، وان كانت غير مرئية كما في السابق ، وتظهر بوضوح بين الاقصى وبنايات الجوامع وبين حائط المبكى والمدارس الدينية.

وفي مقابلة اجريت مع تيدى كوليك في نفس الصحيفة قال نحن بحاجة ل ٢٠٠ سنة اضافية لجسر الهوة القائمة بين الجانبين " وقارن كوليك بين اوضاع العرب واوضاع الزنوج في الولايات المتحدة عندما تساءل "كم من السنين احتاج الزنوج في اميركا لتحقيق المساواة؟!"

واعترف في سياق المقابلة بفشل بلديته خلال العشرين سنة الماضية في تجنيد عرب في القدس الشرقية لمجلس البلدية. كما اعترف ايضا بالنقص الكبير في غرف التدريس للعرب وقال ، ان هذا النقص يصل الى ٢٢٠ غرفة.

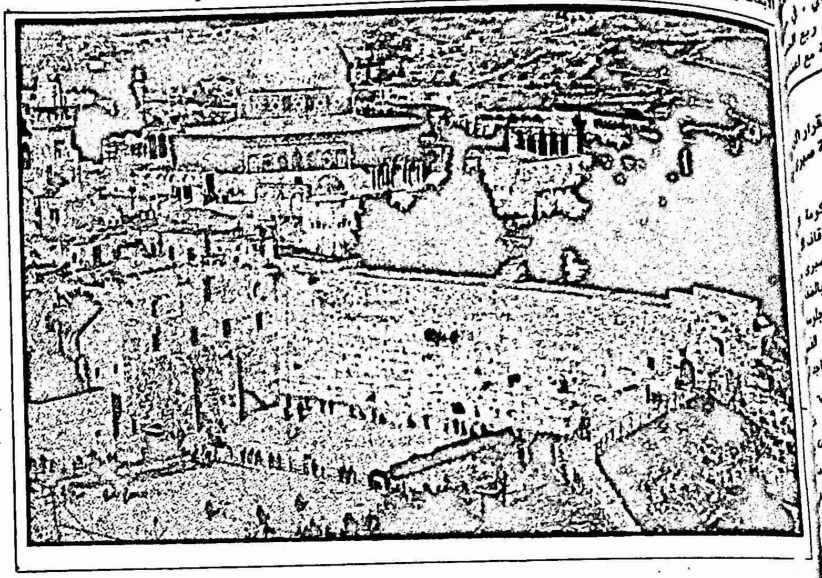

وعن عمليات البناء الاستيطانية في ضواحي القدس ، قال "امنون نيف" وهو المهندس الاسرائيلي المسؤول عن اعمال البناء ، ان هذه "الضواحي" اقيمت بسرعة ولاسباب سياسية تستهدف عدم اعادة تقسيم المدينة وهذا ادى الى اشكالات لا نزال نعاني منها حتى الان ، واشار بهذا الصدد الى مستوطنات "النبي يعقوب" و "جيلو" و"راموت" و"تل بيوت الشرقية".

وقال ايضا ان المناطق الشرقية بين مستوطنة النبي يعقوب والتلة الفرنسية من طريق - القدس - رام الله ، خصصت لاقامة ضواحي سكنية يهودية اخرى وكذلك ايضا بالنسبة للمناطق الجنوبية الغربية حيث سيقام هناك الاستاد الرياضي ومحطة للقطارات !!

وفي احصائية اخرى نشرتها صحيفة جيروزلم بوست عن التوزيع الديمغرافي في مدينة القدس جاء فيها ان عدد اليهود في القدس الغربية بلغ في عام ١٩٦٧ حوالي ١٩٧ الف نسمة بينما كان عدد العرب في القدس الشرقية ٧١ الف نسمة. وفي عام ١٩٨٧ وصل عدد اليهود الى ٣٢٨ الف نسمة وعدد العرب الى ١٣٠ الف نسمة. واشارت الى ان نسبة العرب ازدادت خلال هذه الفترة من ٢٦٫٥٪ قبل عشرين سنة الى ٢٨٫٤٪ الان.

لكن المثير للانتباه في هذه الاحصائية ما ورد عن عدد سكان البلدة القديمة (داخل السور) الذى بقي كما هو تقريبا طيلة العشرين سنة الماضية ٢٣٠ الف نسمة).

اما عدد اليهود الذين استوطنوا في القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ فبلغ حوالي ١٠٠ الف ، وقد اقيمت لهم ٢٧ الف وحدة اسكانية ، في مستوطنات راموت وجيلو وتل بيوت الشرقية والنبي يعقوب بالاضافة الى ١٤٥٠ وحدة استيطانية لا تزال في طور البناء . كما اشارت الاحصائية الى مخطط لاقامة ١٢ الف وحدة سكنية في مستوطنة "بسجات زئيف" شمال شرقي القدس.

واذا اخذ بعين الاعتبار التضييقات المفروضة على البناء العربي في القدس الشرقية وتبرير ذلك بادعاء عدم وجود "مخطط تنظيمي" للبناء ، يمكن فهم طبيعة الاهداف السياسية التي جرى الحديث عنها حول مستقبل مدينة القدس.

خيارات امام اسرائيل

اما التحول الى جنوب افريقيا واما الانسحاب

بمناسبة الذكرى العشرين لحرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان تنشر الصحف الاسرائيلية مقالات تحليلية تحاول تلخيص وقائع العشرين سنة الماضية والاطلال على المستقبل.

كتب مارك جيفن مثلا في عل همشمار مقالا حاول فيه ايضاح الفروق بين قادة غوش ايمونيم المعتدلين وغير المعتدلين.

تحدث الكاتب على يوفال بن نون بصفته، زعيما معتدلا. قال الكاتب ان صفة الاعتدال اسبغت عليه لانه "استنكر اسلوب اقتحام الحواجز التي ينصبها الجيش الاسرائيلي على الطرقات الاسرائيلية " وانه "يتطلع الى السيطرة على ارض اسرائيل باساليب طاهرة".

وعن اراء يوفال بن نون يقول جيفن يرى بن نون ان "ارض اسرائيل لشعب اسرائيل يعتبر مبدأ روحيا رئيسيا لا حياد عنه والمستوطنات هي التعبيرالعملي عنه".

وعن مواطني الارض المحتلة وحقوقهم يقول بن نون "ليس لهم حقوق لا في اراضيهم ولا في ادارة شؤونهم بصورة مستقلة وليس لهم الحق حتى بالاحساس انهم يعيشون في وطنهم". ويلخص جيفن وجهة نظر بن نون على النحو التالي "الفلسطينيون في الضفة الغربية موجودون في مخزن بضائع تابع للاردن".

يستنتج جيفن انه اذا استمر هذا الحال سنوات اخرى فستجد حكومة اسرائيل نفسها مجبرة على الاخذ باحد خيارين : اما ان تقيم نظاما على نمط نظام جنوب افريقيا يكون فيه الفلسطينيون من صنف اخر او تأخذ محل ياسر عرفات وتقيم دولة ديمقراطية علمانية. ويقول جيفن لا يوجد حل ثالث الا اذا وافقنا على تقسيم الوطن بين الشعبين وهذا التقسيم سيعني عمليا انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة.

نأسف لاضطرارنا عدم نشر المقال السياسي لرئيس التحرير الذي يحمل عنوان «امام الذكرى العشرين للخامس من حزيران» في هذا العدد، لأسباب خارجة عن ارادتنا.

بمناسبة حزيران

رابين يكرر تهديداته

عاد رابين وزير الدفاع الاسرائيلي وكرر امام الكنيست تحديد الخطوط الاساسية للسياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة. قال رابين ان هذه السياسة تعتمد على شن حرب لا هوادة فيها ضد المنظمات الفلسطينية . وحدد ادوات هذه الحرب بانها ممارسة جميع الاجراءات التي يتيحها القانون من ابعاد واعتقال اداري واغلاق جامعات. وعن نتائج هذه الحرب قال : ان الكفاح ضد المنظمات تواصل اذ انه ليس هناك من حرب تستطيع القضاء على المنظمات من جذورها . واوضح رابين انه رغم الاختلافات في الحكومة فانها متفقة تمام الاتفاق على ضرورة الحفاظ على الامن والنظام العام وزعم ان ذلك ينطبق على جميع سكان الضفة وقطاع غزة دون فارق في الجنس او الدين . وعاد رابين ليكرر الزعم بان جميع الاجراءات التي تتخذها سلطات الحكم العسكرى مستمدة من القانون الاسرائيلي وذلك المطبق على الضفة والقطاع.

هذا عن الشق الاول ، اى القبضة الحديدية، من سياسة "العصا والجزرة" اما الشق الثاني فقال رابين ان سياسة اسرائيل تقضي ب "تحسين شروط معيشة" اولئك الذين لا يتعاونون مع الارهاب. وان الحكومة تشجع تدفق المال في اطار "خطة التنمية" الاردنية وفي اطار مشروع تحسين شروط المعيشة باعتبارهما يعززان السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة.

اعتراف رسمي

السلطات العسكرية تحول ملايين الشواقل الى الخزينة الحكومية

اعترف عضوا كنيست اسرائيليين عملا ضمن لجنة فرعية ، انبثقت عن لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ان وزارة المالية الاسرائيلية تجرف سنويا عشرات ملايين الشواقل من الضرائب التي تجبى من سكان المناطق المحتلة . وقال العضوان ان هذا العمل يتناقض مع ميثاق جنيف . فند العضوان ادعاءات رؤساء الادارة المدنية المتعاقبين الذين قالوا بانعدام مصادر مالية لتطوير المناطق المحتلة. وقال العضوان ان الاموال التي تجبى كضرائب من مواطني الارض المحتلة تأخذها وزارة المالية ولا يتبقى بالتالي شيء لتطوير المناطق المحتلة.

امل نصرالدين يدعو لاغلاق الجامعات في الضفة

اكد عضو الكنيست الاسرائيلي امل نصر الدين ، اقتراح حركته فتحيا الذى قدمته للكنيست ودعا الى اغلاق الجامعات في الضفة الغربية وتشديد العقوبات المفروضة على المواطنين العرب بما ذلك الابعاد الى الخارج بالاضافة الى فرض عقوبة الاعدام وزيادة عدد المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة. هذا وقد رفع "امل نصر الدين" يده في الكنيست مؤيدا